الأهرام

المصدر: الاهرام

التاريخ : ٥ مايو ١٩٩٨

أحوال عربية

النفط مقابل المياه!

خياران أمام العرب أحلاهما مر! في مواجهة ما اصطلح على تسميته بأزمة أو كارثة أو حرب المياه المتوقعة، نتيجة شحها عام ٢٠٣٠ وزيادة الطلب عليها .. في الوقت نفسه .. لتلبية متطلبات التنمية والزيادة السكانية.

الخياران هما: إما الدخول في تعاون مع دول الجوار من موقع التبعية وفرض الأمر الواقع - اذا لم يسبق ذلك تنسيق واتفاق بين العرب أنفسهم، وإما القبول بتقليص مواردهم المائية النابعة من خارج المنطقة العربية، وما يستتبع ذلك من اضرار بخطط التنمية بكافة اشكالها.

وهناك تصوران لهذا التعاون: الأول تركي مفاده «كما ان النفط ثروة للعرب يستغلونها في تحقيق مصالحهم، فإن المياه ثروة لتركيا يجب ان تستغلها في تحقيق مصالحها ايضا، فهيا ايها العرب نقايض النفط بالمياه».. ووفقا لهذا التصور يصبح العرب مطالبين بمد تركيا بالنفط الخام، والغاز الطبيعي باسعار مخفضة، ومنحها حصة أكبر من استثماراتهم الخارجية، وفي المقابل تعرض تركيا بيع العرب واسرائيل جزءا من مياه نهرى «سيحان وجيحان» فيما يعرف بمشروع «انابيب السلام» وعلى العرب ان يمولوا الجزء الاكبر من تكاليفه التي تقدر بـ ٣٠ مليار دولار.

والسؤال الآن كيف تبيع تركيا المياه في الوقت الذي تردد فيه انها تعاني شحا في المياه وتقيم السدود لاستثمارها في التنمية، خاصة ان انجاز مشروع «الغاب» (سد اتاتورك) على الفرات سيؤدي وفقا لتقديرات الخبير المائي الامريكي «توماس ناف» الى خفض امدادات نهر الفرات الى سوريا بنسبة ٤٠٪ والى العراق بنسبة ٧٥٪.

اما التصور الثاني فهو اسرائيلي، يستند إلى المقولة الاسرائيلية الشهيرة «ما املكه انا هوملك لي وحدي، اما ما تملكه انت فهو ملكنا جميعا»، وتروج له إسرائيل وأصدقاؤها في اوروبا وامريكا باعتبار اسرائيل شريكا كاملا في الموارد المائية في المنطقة، مع احتفاظها بما استولت عليه عام ١٩٦٧. وتزويدها بالغاز والنفط مقابل مشاركتها بخبرتها التكنولوجية في مشروعات تحلية المياه، واعادة توزيع المياه بما يعطيها نصيبا اكبر من مياه الليطاني ومزيدا من حصة اليرموك وشيئا يسيرا من مياه النيل لري النقب.

وقد رفضت مصر منذ البداية اخضاع مياه النيل لمناقشات لجنة المياه في المفاوضات متعددة الاطراف، كما اعلن الرئيس مبارك اكثر من مرة «لن نعطي احدا قطرة من مياه النيل».

واذا كانت الارقام تحذر العرب من ان عددهم سيصل عام ٢٠٣٠ الى ٦٠٠ مليون نسمة بدلا من ٢٥٠ مليونا حاليا، وان ثلثهم يقعون تحت خط الفقر، وان ثلثيهم يعيشون على الموارد المائية المتجددة النابعة من خارج الوطن العربي (دجلة، الفرات، النيل، السنغال)، وان ٦٦٪ منهم لا يحصلون على مياه الشرب النقية، وان متوسط استهلاك الفرد منهم يقع تحت خط العوز المائي (١٠٠٠ متر مكعب) سنويا، وان ٨٠٪ من اراضيهم صحراوية جافة لا يتجاوز معدل نزول الامطار عليها ٥ ملليمترات سنويا، فإن العرب مطالبون الآن بإعلان التصور الثالث الخاص بهم بشأن ازمة المياه وطرحه امام التصورين الآخرين، حتى لا يتحول موقفهم من تعويض نقص المياه وندرتها الى فرصة ضائعة، فيقبلوا - كعادتهم - بالأمر الواقع في الحوار مع دول الجوار!!

فرحات حسام الدين

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية